عند تعدد العلة وغير ذلك مما مر وفهم منه انه اذا امكن النزع بلا خوف وجب وهو كذلك قطعا ونقل عن الائمة الثلاثة عدم الوجوب وقد يقهم من قوله كما سبق الجزم بوجوب التيمم كالسلسة قبلها وليس مرادا فقيه قولان مشهوران صرح بحكايتهما التنبيه اظهرهما انه يتيمم ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته التي يضر نزعها ماء استعمال الماء ما امكن بخلاف التراب لاجب مسحها به وان كانت في محله لانه ضعيف فلا يؤثر من وراء حايل ولا يقدر المسح بمدة بل له الاستدامة الى ان يندمل لانه لم يرد فيه توقيت ولان الساتر لا ينزع لكجنابة بخلاف الخف فيهما والتيمم المتقدم بدل عن غسل العضو العليل ومسح الساتر بدل عن غسل ما تحت اطر افه مما الصحيح كما في التحقيق وغيره وعليه يحمل قول الرافعي انه بدل عما تحت الجبيرة وقضية ذلك انه لو كان الساتر بقدر العلة فقط او بازيد وغسل الزايد كله لا يجب المسح وهو كذلك فاطلاقهم وجوب المسح جرى على الغالب من ان الساتر باخذ زيادة على محل العلة ولا يغسل وقيل يكفي مسح بعضها كالخف والراس ويمسح الجلب ونحوه متى شاء والمحدث وقت غسل عليله ويشترط في الساتر ليكفي بما ذكر انه لا ياخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمساك ولو قدر على غسله بالتلطف المتقدم وجب لخبر اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم فان تعذر ذلك امسى ماحوالي الجرح ما يلاقاضة كما في التحقيق وغيره والقصد كالجرح الذي يخاف من غسله ما مر فيتيمم له ان خاف استعمال الماء وعصابته كالصوق ولما بين جبات الجدري حكم العضو الجريح ان خاف من غسله ما مر فاذا ظهر دم الفصادة مثلا للصوق وشق عليه نزعه وجب عليه مسحه ويعفى عن هذا الدم المختلط بالماء تقديما لمصلحة الواجب على دفع مفسدة الحرام قال شيخي لو جوب تنجيز مصل الفرض حيث تعذرت عليه القراءة الواجبة فاذا تيمم الذي غسل الصحيح وتيمم عن الباقي وادى فريضة لفرض ثان وثالث وهكذا ولو احدث بعد طهارته الاولى بعد الجنب ونحوه غسلا لما غسله ولا مسحا لما مسحه وبعيد المحدث غسل ما بعد عليله لان التيمم بدل عن غسل العليل ولا ترتيب فوجب الجنب بين غسل العليل وبين ما بعده بخلاف المحدث فاذا وجب اعادة تطهير عضو خرج ذلك العضو عن ان تكون طهارته تامة فاذا اتمها اعاد ما بعدها كما لو نسي منه لمعة وقيل يستانف اي الجنب ونحوه الغسل والمحدث الوضوء وهذا مخرج من القول بوجوب الاستيناف على ما مر لخفة اذا نزعه لان كلا منهما طهارة مركبة من اصل وبدل فاذا بطل البدل بطل الاصل واستغرب في المجموع هذا الوجه فقال اتفقت الطرق على عدم وجوب استيناف الغسل وقالوا الرافعي فيه خلاف كالوضوء وهذا ضعيف متروك وقيل المحدث لجنب فلا يحتاج الى اعادة غسل ما بعد عليله لانه انما يحتاج اليه لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية اذ يتنفل بها وانما يعيد التيمم لضعفه عن اداء فرض ثان بخلاف من نسي لمعة فان طهارته ذات كذا لعضو له تخصل قلت هذا الثالث اصح والله اعلم فيعيد كل منهما التيمم فقط وهل اذا كان التيمم الاول متعددا هل يعيده لكل حدث لو تيمم في الاولى اربع تيممات يعيدها كلما احدث المتاخرون فيه كذا والذي ينبغي اعتماده كما قاله شيخي انه يتيمم تيمما واحدا قال والذي قاله بالتعدد انما ياتي على طريقة الرافعي لاجل الترتيب وخرج بقوله ولم يحدث ما اذا احدث

ما قلناه م

فانه

فانه يعيد جميع ما مر قال في المجموع ولو اجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم وامسح عليه نزعها بخلاف الخف والفرق ان في ايجاب النزع مشقة ولو اغتسل الجنب وتيمم عن حدث اخذ في غير اعضاء الوضوء المحدث بعد اداء فريضته من صلاة او طواف لم يبطل تيممه لانه وقع عن غير اعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث فيتوضا ويصلي بوضوء ما شاء من النوافل ولو بقي بثلث الراس وهو على طهارة بطل تيممه لزوال العلة ووجب غسل موضع العذر جنبا كان او محدثا ويجب على المحدث ان يغسل ما بعد موضع رعاية للترتيب لانه لما وجب اعادة تطهير عضو لبطلانه خرج عن كونه تام الطهر فاذا تمه وجب اعادة ما بعده كما لو اغفل لمعة بخلاف نحو الجنب ولا يستانف الطهارة وبطلان بعضها لا يقتضي بطلان كلها ولو توهم البرء بغسل الباقي وضمها فرفع الساتر فاذا تخلافه لم يبطل تيممه بخلاف توهم الماء فانه يبطله وان تبين انه لا ماء لان توهمه يوجب الطلب وتوهم البرء لا يوجب البحث عنه فان قيل قال في المجموع لو سقطت جبيرته في الصلاة بطلت صلاته واذا لم يبطلوا بخلاف الخف فينبغي حمل على ما هنا اجيب بان ما هنا محمول على ما اذا لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله بان لم يظهر منه شيء اصلا بان يكون الصوق على قدر الجراحة وان يكون العليل بحيث لا يلزمه ان يمر التراب عليه وما هناك على ما اذا ظهر منه ذلك ولو كان على عضوه جبيرتان فرفع احداهما لم يلزمه رفع الاخرى بخلاف الخفين لان لبسهما جميعا شرط بخلاف الجبيرتين ذكره في المجموع

فصل في بيان اركان التيمم وكيفيته وغير ذلك مما سيأتي **يتيمم بتراب** وهو اسم جنس وقيل جمع واحدة ترابة ومن فوايد الخلاف ما لو قال لزوجته انت طالق بعدد التراب فعلى الاول لطلقة وعلى الثاني يقع ثلاث كما سيأتي ان شاء الله تعالى في محله **طاهر** لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا قال ابن عباس رضي الله عنهما التراب الطاهر وقال ان تحت تراب كذا غبارا وقوله حجة في اللغة ويؤيده قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فان الابتداء يدل على التبعيض بقي ان يقال لم يجب ما يحصل على الوجه واليدين بعضه واجاب بعض الائمة من لا يشترط التراب بانه من لا يشترط الغاية وضعفه الزمخشري بان احد من العرب لا يفهم من قول القايل مسحت راسي من الدهن ومن الماء ومن التراب الا معنى التبعيض والاذعان للحق احق من المراء انتهى ويدل له ما في الستر قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وترابها طهورا رواه مسلم وهذه الرواية مبينة للرواية المطلقة التي فيها وجعلت لي الارض مسجدا واسم التراب يدخل فيه الاصفر والاغبر والاحمر والاسود والابيض **حرما** يوكل سفها وهو الخراساني او **بدويه** كالطين الارمني بكسر الهمزة وفتح الميم اذا سحق لوقوع اسم التراب عليه والبطحاء وهو تراب يسيل الماء فيه دقاقا حصى والسبخ بكسر الموحدة وهو ما لا ينبت اذ لم يعلل للملح فان علل لم يصح التيمم به والتراب الذي خرجت به ارضه من معدنه لانه تراب لا مرخب لانه لا يسماه وان اشبهه ولا اثر للعابها المختلط بالتراب ولا اثر لتغير طين اسود لو شوي ونشف لان اسم التراب لا يبطل بتجرد الشيء لما صار رمادا وان انتفض كحب تراب ولم يعلم تربته عند التصاقه بها او عرق او غيره اجزاه لانه طاهر حقيقة او اصالة بخلاف ما اذا علم ذلك **وبرمله** لا يلصق بالعضو لان ناعمه **فيه غبار**